مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: الصناعة السورية والاتفاقيات الدولية
اسم الكاتب: كفاح علي جقموق
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/4560
تاريخ الاسترداد: 2026/11/03 14:56 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية – ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (36) العدد (4) 2014
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (36) No. (4) 2014

الصناعة السورية والاتفاقيات الدولية

كفاح علي جقموق*

(تاريخ الإيداع 28 / 4 / 2014. قُبِل للنشر في 7 / 8 / 2014)

□ ملخّص □

تحتل الصناعة أهمية كبرى في الاقتصاد الوطني، وتزداد هذه المكانة أهمية في ظل ما يستجد على الساحة الدولية من متغيرات ترتبط ارتباطاً مباشراً بالتبادل التجاري الدولي وعلاقة الدول ب بعضها البعض وانعكاسها على الميزان التجاري لهذه الدول ،وفي هذا الإطار قامت سورية بعقد العديد من الاتفاقيات الثنائية والدخول في تكتلات اقتصادية إقليمية، ولتحقيق النتائج المرجوة من هذه الاتفاقيات تم اتخاذ العديد من الخطوات عبر مواءمة التشريعات والقوانين لمتطلبات الاقتصاد العالمي وإصدار تشريعات جديدة لتكييف تجارتها مع قواعد التجارة العالمية ، غير أن النتائج الأولية لم تكن بمستوى الطموح، وعلى الرغم من توفر الإمكانيات الاقتصادية والفرص المتاحة غير المستغلة ، إذاً لم تكن سورية الرابحة من كل الاتفاقيات التي عقدتها مع الدول والتكتلات الأخرى بما فيها منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ، فقد كان هناك خلل فهل هو في عدم الإدراك الحقيقي للسياسات المطروحة لهذه الدول أي أن هناك قصوراً في فهم أهداف هذه التكتلات أم أن هناك خللاً في آليات المتابعة والتطبيق من قبل الأجهزة المختصة والقائمين على تطبيقها؟

الكلمات المفتاحية: الصناعة – الاتفاقيات الدولية – الاقتصاد الوطني.

* ماجستير – قسم العلاقات الاقتصادية الدولية–كلية التجارة والاقتصاد –جامعة دمشق–سورية

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (36) العدد (4) 2014
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (36) No. (4) 2014

Syrian industry and international agreements

Kefah Ali Jakmouk*

(Received 28 / 4 / 2014. Accepted 7 / 8 / 2014)

ABSTRACT

Industry Occupies a great importance in national economy , and increases the prestige importance in light of the international arena' variables directly linked to the exchange of international trade and the relationship of states to each other and the impacts on the balance of trade for these countries , and in this context, Syria has held a number of bilateral agreements and entering into blocs regional economic and achieve the desired results of these agreements has taken several steps over the harmonization of legislation with the requirements of the global economy and the issuance of new legislation to adapt its trade with global trade rules , but the initial results were not of the level of ambition , despite the availability of economic possibilities and opportunities untapped , so Syria were not the winner of all the agreements struck with the states and other blocs , including the Free Trade Area of the Greater Arab , that there was a defect is it not real understanding of the policies put forward for these countries means that there is a lack of understanding of the objectives of these conglomerates , or that there is a defect in the mechanisms follow-up and application by the competent organs and their application ?

Keywords: Industry - international agreements – national economics.

***Master degree , Department of International Economic Affairs , Faculty of Trade and Economics , Damascus University , Damascus , Syria**

مقدمة :

في إطار التوجه العالمي الذي ساد في تسعينيات القرن الماضي المتمثل بإقامة التكتلات الاقتصادية والسياسية الإقليمية والدولية، وعقد اتفاقيات تحرير التبادل التجاري، واعتماد سياسة الأسواق المفتوحة ، وقعت سورية خلال النصف الثاني من تسعينات القرن الماضي مجموعة من الاتفاقيات الجماعية والثنائية في هذا التوجه كان من أهمها اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى التي بدأ تطبيقها عام 1998 واستكملت في بداية عام 2005.كما قامت في عام 2004 بتوقيع اتفاقية تحرير التبادل التجاري مع تركيا التي دخلت حيز التنفيذ عام 2007 . كما تم التأشير على اتفاقية الشراكة السورية الأوروبية مرتين في عامي 2004 و2008 وتم توقيفها فيما بعد نتيجة ظروف الأزمة الراهنة والعقوبات الاقتصادية المفروضة على الاقتصاد السوري كما أن الاتفاقية مع تركيا طرأ عليها تعديل نتيجة الازمة .

تواجه الصناعة السورية في هذه المرحلة ظروفاً صعبة ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية خطيرة،الأمر الذي أدى وما يزال إلى إغلاق العديد من المصانع وتوقف أعداد أخرى عن الإنتاج كلياً أو جزئياً. ويرجع العديد من الصناعيين والمحللين السبب الرئيسي في ذلك إلى تحرير التبادل التجاري وفتح الأسواق السورية أمام منافسة غير عادلة أو شريفة مع المنتجات المستوردة وقد وضعت هذه الأزمة المركبة الصناعة السورية في وضع حرج بات يهدد وجودها ومستقبلها ما يتطلب اتخاذ الإجراءات والتدابير اللازمة لمعالجة أسباب ونتائج هذه الأزمة بمجملها وبشكل شامل ومتكامل، والاستفادة منها كفرصة متاحة لإعادة هيكلة وتوطين الصناعة السورية وتحديثها وتمكينها من القيام بدورها كقاطرة رئيسية للتقدم والنمو والتشغيل وبخاصة في مرحلة إعادة البناء .

أهمية البحث وأهدافه:

أهمية البحث:

يكتسب البحث أهميته من الواقع الذي تعيشه الصناعة السورية ، والتحديات التي تفرضها الاتفاقيات الدولية إضافة الى الدور الذي تقوم به الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي ، وذلك بهدف الوصول إلى تقييم موضوعي لمدى تأثير الاتفاقيات الدولية على الصناعة السورية لتشكل بذلك تراكماً قومياً يمكن الافادة من معطياته مستقبلاً .

أهدف البحث :

1- دراسة واقع الصناعة السورية في ظل الاتفاقيات الدولية والصعوبات التي تعاني منها

2- تحديد النتائج الاولية لتطبيق الاتفاقيات الدولية على الصناعة السورية .

3- تحديد آثار ونتائج الازمة على الصناعة السورية .

4- محاولة الخروج بنتائج وتوصيات مناسبة من شأنها أن تسهم في تطوير الصناعة السورية .

مشكلة البحث :

تتركز مشكلة البحث في السؤال الآتي :

ما هي أسباب عدم الاستفادة من الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالصناعة السورية ؟

فرضيات البحث :

الفرضية الأولى: هناك علاقة وثيقة بين وجود إدارات معطلة (إرادات مقصودة) وفشل الاتفاقيات الاقتصادية في تحقيق أهدافها

الفرضية الثانية : الاتفاقيات الدولية ساهمت في تحسين مؤشرات الصناعة السورية .

منهجية البحث :

يتبع البحث المنهج الوصفي التحليلي الذي يستند إلى تحليل المعلومات المركز والدقيق عن الاتفاقيات وتقييمها وذلك من أجل الحصول على نتائج علمية، ثم تفسيرها بطريقة موضوعية بما ينسجم مع معطيات البحث بشكلٍ عام.

وسيتم دراسة اثر هذه الاتفاقيات على وزارة الصناعة خلال الفترة 2000-2010 .

أولاً- واقع الصناعة في ظل الاتفاقيات الدولية

واجهت الصناعة السورية خلال الفترة 2000-2010 التي سبقت نشوب الأزمة في سورية (آذار 2011) مجموعة هامة من الأحداث والصعوبات من أهمها:

1-تحرير التبادل التجاري وفتح السوق السورية نتيجة استكمال تنفيذ الاتفاقيات الجماعية والثنائية مع عدد من البلدان العربية وتركيا، دون أن يسبق ذلك أو يترافق مع تنفيذ برامج ملموسة لرفع القدرة التنافسية للصناعة السورية وتمكينها من الاستفادة من الفرص التي تتيحها هذه الاتفاقيات ومواجهة المخاطر والسلبيات الناجمة عنها ، بالإضافة إلى ضعف وتأخر الاجراءات المتخذة لمواجهة الآثار السلبية التي رافقت تطبيق هذه الاتفاقيات.

2-انعكاس نتائج الأزمة الاقتصادية العالمية عام 2008 وما رافقها من تراجع الصادرات وتوقف العديد من المعامل.

3-محدودية نتائج تنفيذ الخطة الخمسية العاشرة لقطاع الصناعات التحويلية في معالجة مشاكل هذا القطاع من ناحية و تحقيق الأهداف المحددة لها في هذه الخطة من ناحية أخرى حيث بلغت مساهمة قطاع الصناعة التحويلية من الناتج المحلي الاجمالي 8 % خلال الفترة 2006-2010 في حين كان المخطط لها أن تبلغ 15 % مقارنة بحوالي 8 % خلال الخطة الخمسية التاسعة .

4-رفع أسعار المحروقات داخلياً مما أدى إلى ارتفاع تكاليف الانتاج مع محدودية القدرة أو عدم إمكانية عكس هذه الزيادات على سعر المنتج بسبب المنافسة الخارجية من ناحية وعدم وجود صندوق تعويض لهذه الغاية من ناحية أخرى وعلى الرغم من ذلك لا يخلو الامر من تقديم بعض التعويضات .

5-ارتفاع أسعار العديد من مدخلات الانتاج عالمياً وبخاصة المواد الاولية نتيجة ارتفاع أسعار النفط ثم انخفاضها بسعر سريع ما ألحق ضرراً كبيراً بالصناعة السورية .

6-انخفاض الطلب الداخلي نتيجة ضعف القوة الشرائية للمواطن السوري من ناحية، وبروز حالة الترقب والانتظار لنتائج ومنعكسات الأزمة الاقتصادية العالمية التي ظهرت عام 2008 ، بالإضافة إلى تراجع تحويلات العاملين في الخارج بسبب هذه الأزمة من ناحية أخرى.كذلك تراجع الصادرات إلى أسواق المنتجات السورية التقليدية في الخليج العربي وشمال إفريقيا نتيجة تراجع عدد المقيمين في دول الخليج و/ أو تخفيض رواتبهم بسبب تلك الأزمة.

7-التأخر في تنفيذ برنامج شامل للتحديث والتطوير الصناعي وإحداث المؤسسات الداعمة التي كان من الضروري إحداثها في هذا المجال (مركز تحديث صناعي، مراكز فنية للصناعات النسيجية والغذائية والكيميائية والهندسية، صندوق التحديث الصناعي ..).

وقد شكل تطبيق اتفاقيات التجارة الحرة العربية والتركية نموذجاً تعريفياً وتمريناً مبسطا لما يمكن أن تؤول إليه أحوال الصناعة في ظل التأخر في تحديث القطاع الصناعي واستمرار سياسة فتح الأسواق أمام المنتجات المستوردة

والقصور في إتباع الأساليب الفعالة في الجمارك وغيرها من الإدارات في معالجة سوء التطبيق و الآثار السلبية الناجمة عن ذلك ، وفي مقدمتها توقف الكثير من المعامل توقفاً كلياً أو جزئياً إضافة إلى التراجع الكبير في عدد المشاريع الصناعية المرخصة والمنفذة وإلغائها وبخاصة خلال الفترة 2005– 2010 .

أشارت بيانات وزارة الصناعة إلى أن عدد المشاريع الصناعية المنفذة سنوياً قد تراجع من 2251 مشروعاً في عام 2006 إلى 1718 مشروعاً في عام 2007 وإلى1658 مشروعاً في عام 2008 وإلى 1476 مشروعاً في عام 2009 وصولاً إلى 1408 في عام 2010 حيث بلغت نسبة التراجع بين 2006–2010حوالي 38%. كما تم إلغاء3282 سجلاً وقراراً صناعياً في عام 2009 بناء على طلب أصحابها واستناداً لما تقتضيه القوانين والأنظمة النافذة وذلك حسب وزارة الصناعة آنذاك (1) .

من جانب آخر،أشارت بيانات وزارة الصناعة المتعلقة بالقطاع الخاص الصناعي إلى أن التراجع كان بشكل رئيس في الصناعات النسيجية فالصناعات الكيميائية والهندسية والغذائية، وأن حوالي 85% من المنشآت الملغاة هي من المنشآت الصغيرة المحدثة وفق القانون رقم 21 لعام 1958 وحوالي 7% من المنشآت المحدثة وفق قانون تشجيع الاستثمار رقم10 لعام 1991 وتعديلاته. كما أشارت البيانات إلى أن 46% من المنشآت الملغاة كانت من الصناعات النسيجية و25% من الصناعات الهندسية و20% من الصناعات الكيميائية و9% من الصناعات الغذائية (2)، وإذا أضفنا إلى ذلك حالات التوقف الجزئي والكلي لقسم من المنشآت الصناعية في دمشق وحلب التي لم يعلن عنها أصحابها ، وانتقال الكثير من الصناعيين إلى التجارة أو/ واستيراد منتجات جاهزة من الصين بأسماء منتجاتهم الأصلية عوضاً عن إنتاجها في معاملهم ، وكذلك الأعداد الكبيرة للمنشآت الصناعية غير النظامية التي تنتج لنفسها أو / و لصالح المنشآت الصناعية الأخرى والتي يقدرها البعض بحجم المنشآت الصناعية النظامية ، فإن كل ذلك يبين الوضع الصعب والدقيق الذي كانت تعيشه الصناعة السورية قبل الأزمة والمخاطر الجدية التي واجهتها خلال تلك الفترة .

أما التحديات والآثار السلبية الناجمة عن هذه الاتفاقيات فأهمها:

1– القدرة التنافسية الكبيرة للمنتجات المستوردة مقارنة بمعظم المنتجات الوطنية من حيث الجودة والسعر وخدمة ما بعد البيع.

2– الدعم المتعدد الأوجه والأشكال الذي تقدمه البلدان الأخرى للصادرات الصناعية سواء بشكل مباشر أو / وعن طرق الخدمات الداعمة في التدريب والتسويق والمعارض والتمويل .

3– إساءة استخدام المزايا الممنوحة للدول الأعضاء فيما يتعلق بشهادة المنشأ ونوعية المنتج وقيمته الحقيقية.

4– وضع عقبات غير جمركية أمام دخول المنتجات السورية المنافسة لهذه الأسواق.

ثانياً– النتائج الأولية لتطبيق هذه الاتفاقيات على الصناعة السورية

1– التبادل التجاري :

1–1فيما يتعلق بالتبادل التجاري مع الدول العربية:

تحتل البلدان العربية المرتبة الأولى فيما يتعلق بالتبادل التجاري السوري . وقد شهدت الفترة منذ عام 2005 (وهي فترة استكمال منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى) تطوراً كبيراً في الصادرات السورية إلى البلدان العربية ، حيث ارتفعت قيمة الصادرات الكلية من حوالي 69 مليار ليرة سورية في عام 2005 إلى 360 مليار ليرة سورية في عام 2008 وانخفضت في 2009 إلى 256 مليار بسبب تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية كما هو مبين في الجدول التالي :

التبادل التجاري مع الدول العربية الوحدة : مليار ل.س

البيان / العام	2005	2008	2009
الصادرات	69	360	256
الواردات	63	130	117

المصدر : المجموعة الأحصائية للأعوام 2008- 2009-2010

وقد بلغت نسبة النمو بين عامي 2005-2009 حوالي **371%**، ويلاحظ أن نسبة نمو صادرات المنتجات نصف المصنعة بلغت خلال الفترة 2005-2009 حوالي **296%** وأن نسبة نمو الصادرات المصنعة بلغت خلال الفترة نفسها **611%** (رغم انخفاض حجمها في عام 2009 عن عام 2008 بحوالي 38%) (3). كما لابد من الإشارة إلى تطور ايجابي هام في بنية الصادرات السورية إلى البلدان العربية يتمثل بما يأتي:

1- تحول العجز في الميزان التجاري للمواد المصنعة الذي بلغ في عام 2005 حوالي 21 مليار ل.س إلى فائض وصل في عام 2008 إلى 130 مليار ل.س وانخفض إلى حوالي 75 مليار ل.س في عام 2009 (4).

2 - ارتفاع نسبة الصادرات الصناعية إلى إجمالي الصادرات في عامي 2007 و2008 إلى حوالي 50% و52% على التوالي لتنخفض إلى 45% في عام 2009 . كما شكلت الصادرات من المواد نصف المصنعة في عام 2008 نسبة 35% من إجمالي الصادرات وانخفضت في عام 2009 إلى 28% وذلك على حساب الصادرات من المواد الأولية التي انخفضت من حوالي 38% في عام 2005 إلى 14% في عام 2008 لترتفع إلى 27% في عام 2009 (5) .

بالمقابل ارتفع حجم الواردات من الدول العربية من حوالي 63 مليار ليرة سورية في عام 2005 إلى 130 مليار في عام 2008 وانخفض إلى117 مليار في عام 2009 حيث بلغت نسبة نمو الواردات خلال الفترة 2005-2009 حوالي **186%** . ويلاحظ أن وسطي نسبة المواد الأولية إلى إجمالي الواردات من البلدان العربية كان خلال الفترة 2005-2009 بحدود **9%** في حين كان وسطي نسبة المواد نصف المصنعة **49%** والمواد المصنعة **42%** . أي أن هناك العديد من المنشآت الصناعية الخاصة والعامة قامت بتصدير هذه المنتجات واستطاعت الاستفادة بشكل ايجابي من الفرص التي أتاحتها منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى . ولم تنحصر الفائدة على المنتجات الصناعية بل شملت المنتجات الأخرى حيث كانت حصيلة التبادل التجاري الإجمالي بين سورية والبلدان العربية لصالح سورية بنسبة كبيرة حيث ارتفع حجم الفائض التجاري بين سورية والبلدان العربية من حوالي 6 مليار ليرة سورية في عام 2005 إلى حوالي 230 مليار ل.س في عام 2008 وانخفض إلى نحو 139 مليار في عام 2009 (6).

1-2 - فيما يتعلق بالتبادل التجاري مع تركيا:

بدأ تنفيذ اتفاقية التجارة الحرة مع تركيا عام 2007 وبالتالي فإن نتائج تطبيق هذه الاتفاقية لم تتضح بشكل تام حتى الآن. وتشير البيانات إلى أن حجم الصادرات السورية إلى تركيا قد ارتفع من حوالي 16 مليار ليرة سورية في عام 2006 إلى حوالي 30 مليار في عام 2008 وانخفض إلى حوالي 15 مليار في عام 2009 بسبب تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية كما هو مبين في الجدول التالي :

التبادل التجاري مع الدول العربية الوحدة : مليار ل.س

البيان / العام	2006	2008	2009
الصادرات	16	30	15
الواردات	21	23	54

المصدر : المجموعة الاحصائية للأعوام 2008 – 2009 –2010

ومن الملاحظ أن نسبة الصادرات من المواد الأولية إلى إجمالي الصادرات إلى تركيا قد ارتفعت من 19% في عام 2006 إلى 25% في عام 2007 وإلى 63% في عام 2008 لتنخفض في عام 2009 إلى 53%. كما بلغت نسبة المواد المصنعة 54% في عام 2007 لتتراجع إلى 27% في عامي 2008 و2009 . في حين انخفضت نسبة الصادرات من المنتجات نصف المصنعة من 31% في عام 2006 إلى 10% في عام 2008 لترتفع إلى 20% في عام 2009 (7) .

بالمقابل ارتفع حجم الواردات من تركيا من حوالي 21 مليار ليرة سورية في عام 2006 إلى 54 مليار في عام 2009 ما يؤكد أن التبادل التجاري الإجمالي بين سورية وتركيا كان لصالح تركيا حيث ارتفع العجز التجاري معها من 5 مليار في عام 2006 إلى حوالي 40 مليار في عام 2009 باستثناء عام 2008 الذي سجل فائضاً لصالح سورية بحدود 7 مليار ل.س (8) . وفي هذا المجال لابد من الإشارة إلى ما يلي:

1-تركزت الصادرات السورية إلى تركيا بالدرجة الأولى وبنسبة كبيرة على المواد الأولية وبالدرجة الثانية على المنتجات المصنعة ونصف المصنعة .

2-تركزت الواردات السورية من تركيا على المنتجات نصف المصنعة والمنتجات المصنعة بشكل متقارب .

من جانب آخر تختلف الواردات التركية عن الواردات العربية بأنه لم يسجل – حسب علمنا- وجود تزوير لشهادات المنشأ لبضائع لا تحقق شرط المنشأ التركي ، ولكن المشكلة فيما يتعلق بالواردات التركية هي في سياسة الدعم المتعدد الأوجه المباشر وغير المباشر المقدم إلى الصناعة التركية إضافة إلى تمتع العديد من الصناعات التركية بمزايا نسبية من حيث الجودة والسعر ليس مقارنة بالمنتجات السورية بل ببعض المنتجات الأوروبية أيضاً.إن التقييم الأولي لنتائج هذه الاتفاقية من خلال البيانات المتاحة لثلاث سنوات ولغاية عام 2009 يشير إلى أن أثر الاتفاقية مع تركيا لم يكن كما هو بالنسبة لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى سواء لجهة الميزان التجاري حيث العجز أو لجهة التركيب النوعي للصادرات حيث تركزت كما بينا على المواد الأولية ونصف المصنعة بشكل أساس، في حين كانت الواردات السورية من تركيا على عكس ذلك، الأمر الذي يتطلب مجموعة من الإجراءات والتدابير على المستوى الكلي والمتوسط والجزئي لاستدراك هذا الخلل بما في ذلك إمكانية دراسة تعديل بعض بنود الاتفاقية معها إن تطلب الأمر ذلك.

كما تم توقيع العديد من الاتفاقيات مع ايران وتم إعداد دراسات جدوى اقتصادية لهذه المشاريع الا انها لم تدخل حيز التنفيذ .

2- الأثر على المنشآت الصناعية :

تنقسم المنشآت الصناعية الخاصة في سورية إلى ثلاث فئات (9):

1- الفئة الأولى وتتضمن منشآت بسيطة وذات إمكانيات متواضعة جداً في الإدارة والإنتاج والتسويق وعلى الأغلب تكون غير قادرة بوضعها الحالي على الصمود والمنافسة وهي المهددة بالخروج أولاً قبل غيرها وقد خرج فعلياً قسم منها خلال الفترة السابقة وما يزال.

2- الفئة الثانية وهي المنشآت الحرجة، التي وإن كانت أفضل من الفئة الأولى نسبياً وتملك إمكانيات للتطور، إلا أن بقاءها وصمودها بحاجة إلى جهود كبيرة من أصحابها ومن الجهات الحكومية المختلفة للتحديث والتطوير وفي غير ذلك فإن مصيرها سيكون كالفئة الأولى .

3- الفئة الثالثة وتشمل المنشآت المتطورة نسبياً والقادرة على المنافسة والصمود وهي مطالبة باستمرار العمل والتطوير من أجل المحافظة على وجودها ونجاحها وهذه مهمة ليست بالسهلة في ظل الأوضاع الاقتصادية المحلية والإقليمية السائدة.

هناك نقطة في غاية الأهمية لابد من أخذها بعين الاعتبار وهي أن الآثار السلبية التي نجمت عن تطبيق اتفاقيات تحرير التبادل التجاري **لا تكمن كلها في هذه الاتفاقيات لوحدها** ، بل أيضاً في أسباب أخرى متعددة ذات علاقة بتطبيق هذه الاتفاقيات من أهمها :

1-المشاركة الرمزية أو الشكلية للصناعيين ومنظماتهم في اللجان الحكومية التي تولت مناقشة واعتماد هذه الاتفاقيات والأمور المتعلقة بها ، وعدم الأخذ بآرائهم بالشكل المناسب حولها ، بالإضافة إلى عدم بذل القيادات الصناعية الاهتمام الكافي والقيام بالدور المطلوب لمناقشة ومعالجة هذه الأمور.

2- الدعم الخفي والمعلن الذي تقدمه بعض البلدان العربية وتركيا للمصدرين سواء بشكل مباشر أو / وغير مباشر من خلال الخدمات الداعمة ، مقابل غياب أية إجراءات مماثلة بالنسبة للصناعة السورية.

3- سوء استخدام بعض المزايا التي تتيحها هذه الاتفاقيات والمتمثلة بتزوير شهادات المنشأ لبضائع غير منتجة في البلد المورد لتدخل السوق السورية معفاة من الرسوم الجمركية وبالتالي منافسة المنتج الوطني.

4- التهاون والفساد والإفساد فيما يتعلق بالتخليص الجمركي وبخاصة فيما يتعلق بقيمة فواتير الاستيراد وتصنيف المواد المستوردة ونوعية ومواصفات المنتج المستورد وقصور الجهات المعنية في معالجة هذه الأمور بشكل جاد وفعلي بمنظور وطني بعيداً عن توجيه هذه المعالجات في بعض الأحيان بما ينسجم مع مصالح بعض الفئات المتنفذة.

5- ضعف التنسيق والترابط بين عملية تحرير التبادل التجاري من ناحية وتنفيذ برنامج شامل ومتكامل لتحديث وتطوير الصناعة الوطنية من ناحية أخرى، لتحسين قدرتها التنافسية وتمكينها من مواجهة متطلبات ونتائج تطبيق هذه الاتفاقيات والاتفاقيات الأخرى المشابهة التي يمكن توقيعها مستقبلاً ، ما أدى إلى ضعف منافسة العديد من المنتجات المحلية مقارنة بالمنتجات المستوردة لجهة السعر والجودة وخدمة ما بعد البيع وما نجم عن ذلك من خروج وتوقف كلي أو جزئي للعديد من المنشآت الصناعية.

6- ضعف البنية الهيكلية للمنشآت الصناعية بسبب اعتمادها – كما سبق ذكره- على الصناعات التقليدية الخفيفة التي تقوم إما على موارد زراعية وتعدينية محلية، أو صناعة تجميعية (إحلال الواردات) وهي في الحالتين ذات

قيمة مضافة متدنية ومكون تكنولوجي بسيط تفتقر إلى روح الابتكار والإبداع، الأمر الذي يحول دون الانتقال من الميزة النسبية إلى الميزة التنافسية في مجال النوعية والسعر.

7- عدم قيام الجهات الحكومية ومنظمات وجمعيات الأعمال بالتعريف الكافي بمضمون هذه الاتفاقيات ومتطلبات الاستفادة منها وكيفية تجنب مخاطرها وآثارها السلبية ،ما أدى إلى ضعف معرفة الصناعيين المفصلة بمضمون هذه الاتفاقيات وكيفية الاستفادة منها وتخفيف جوانبها السلبية بالإضافة إلى قصور نسبة كبيرة من الصناعيين أنفسهم باتخاذ ما يلزم من جانبهم على الأقل لمواجهة هذه التحديات .

وفي ضوء بروز واتساع النتائج السلبية الناجمة عن تنفيذ سياسة تحرير التبادل التجاري ، اتخذت الحكومات السابقة مجموعة من الإجراءات والتدابير لمعالجة تلك النتائج حيث صدر عدد من المراسيم والقوانين كان من بينها تخفيض الرسوم الجمركية على المواد الأولية ومستلزمات الإنتاج، تخفيض ضرائب الأرباح واستكمال قانون السرية المصرفية ومكافحة تبييض الأموال، إصدار قانون جديد للشركات ،تخفيض سعر الفيول ، وضع سعر أدنى لعدد من المنتجات الصناعية المستوردة المماثلة للمنتجات المحلية ، الاتفاق مع شركتي مراقبة دوليتين لمراقبة مواصفات المستوردات ، إلغاء العمل بالمخصصات الصناعية ، إلغاء عمولة مؤسسات التجارة الخارجية ، إصدار قانون المنافسة ومنع الاحتكار وقانون حماية الصناعات الناشئة ، وتحديث قانون الاستثمار وقانون الشركات ، إحداث هيئة الاستثمار السورية والنافذة الواحدة ، والعمل على تنفيذ مضمون الميثاق الأورو متوسطي في مجال تبسيط الاجراءات وتحسين بيئة عمل الاستثمار الصناعي وغير ذلك . بالإضافة إلى اتخاذ مجموعة من الإجراءات والتدابير الهادفة إلى تشجيع القطاع الخاص و إفساح المجال له بشكل مضطرد للدخول في مجالات استثمارية كانت محصورة بالقطاع العام.

من جانب آخر،حفلت الفترة الماضية بتشكيل عدد غير قليل من فرق العمل واللجان الوطنية وتكليفها بوضع برامج للإصلاح الاقتصادي وإصلاح القطاع العام الصناعي، لكن من المؤسف أن معظم نتائج عمل هذه الفرق و اللجان لم تدخل حيز التنفيذ أو أنها لم تنفذ بالشكل المطلوب إما لكونها مجتزئة ولم تتم ضمن رؤية شاملة، أو لعدم توفر الموارد المالية والإرادة الحقيقة لتنفيذها بسبب تباين وجهات النظر حولها حتى ضمن الفريق الحكومي.

بشكل عام يمكن القول أن معظم الإجراءات التي اتخذت، لم تستكمل بتحسين بيئة العمل الصناعي الأخرى التي لا بد منها. كما أنها غالباً ما كانت تأتي متأخرة أو متسرعة، أو أنها غير متكاملة بحيث كانت في حالات عديدة تعالج الأزمة بخلق أزمة أو أزمات أخرى.

الاستنتاجات والتوصيات:

الاستنتاجات:

1- إن هناك مسألة غاية في الأهمية لابد من الإشارة إليها في هذا المجال، وهي أن عملية رصد واستقصاء آثار ونتائج تطبيق اتفاقية منطقة التجارة الحرة مع البلدان العربية وتركيا ، بينت درساً على درجة كبيرة من الأهمية مفاده أن الشركات التي كانت تدار بأسلوب عصري وحديث كانت أكثر استفادة من فرص هذه الاتفاقيات وأقل تأثراً من الشركات الأخرى ب السلبية وأسرع منها في التعافي ، حتى أن بعضها لم يواجه تغيرات جدية في نشاطه بما لا يتجاوز حركة الأسواق والمواسم الروتينية.

2- إن كافة الاتفاقيات الدولية التي تم توقيعها لم تؤدي الغاية المرجوة منها في تحسين مستوى الصناعة الوطنية وزيادة مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي .

3- إن وجود إدارات غير كفؤة وغير قادرة على ترجمة هذه الاتفاقيات الى واقع عملي ساهم في الاثار السلبية الناجمة عنها وعدم تحقيق الاستفادة القصوى منها في كافة القطاعات لذا لابد من انتقال أسلوب إدارة المنشآت الصناعية الخاصة إلى أسلوب جديد يعتمد أساليب الإدارة الحديثة في الانتاج والتسويق والتدريب والتأهيل كخيار لابد منه من أجل البقاء والتطور.

4- إن دور الدولة أساسي في عملية متابعة وتحديث الشركات لأنه يكمل جهود الصناعيين ويوفر لهم البيئة المناسبة للنجاح والنمو من خلال كفاءة السياسات الاقتصادية عموماً والصناعية خصوصاً وإقامة المؤسسات الداعمة اللازمة وتفعيل دور ما هو موجود منها .

5- إن عملية التحديث والتطوير الصناعي لها شروطها ومستلزماتها على مستوى الاقتصاد الكلي والمتوسط والجزئي ولا يمكن تحقيق النجاح المطلوب دون تكامل هذه المستويات ، بمعنى أن التحديث الصناعي لا يمكن أن يتم دون إرادة جادة من أصحاب المنشآت الصناعية في تحديث منشآتهم وتوفير متطلبات ذلك من قبلهم .

6- إن العناية والاهتمام بالشركات الصناعية الناجحة والقادرة اليوم على مواجهة المنافسة في سوقها الداخلية وفي أسواقها الخارجية يجب ألا تقل أهمية عن الاهتمام بالشركات الصناعية الأخرى لأن المحافظة على الاستمرار بالنجاح لا يقل –إن لم يكن أكثر – صعوبة من تحقيق النجاح نفسه ، لذلك فإن كافة الشركات الصناعية الناجحة اليوم يجب أن تدرك – وربما تدرك فعلاً– حاجتها لجهود دائمة ومستمرة من أجل المحافظة على نجاحها .

التوصيات:

اليوم وفي ضوء المراجعة العامة لنتائج السياسات الاقتصادية والصناعية التي أوصلت الصناعة السورية إلى هذه الأوضاع المؤسفة ، فإنه لا بد هنا من اتخاذ الإجراءات والتدابير التالية:

1- تكليف فريق عمل فني (قانوني وصناعي) مهمته وضع تصور وآلية عمل لتعديل بعض مواد اتفاقيات الشراكة وتحرير التبادل التجاري ومعالجة بعض النتائج السلبية التي أدت إليها هذه الاتفاقيات، وكذلك الاستفادة من النصوص المتعلقة بمكافحة الإغراق وحماية الصناعات الناشئة سواء بتشميل أكبر عدد ممكن من الصناعات فيها أو / و تمديد الفترة الزمنية الممنوحة لهذه الصناعات خلال فترة تنفيذ الاتفاقية على أن يترافق ذلك بتكثيف جهود هذه الصناعات من أجل تطوير قدرتها التنافسية خلال الفترة المحددة.

2- الإسراع في إحداث مركز التحديث الصناعي ليتولى تحديث وتطوير الشركات الصناعية التي تحتاج لعملية التحديث من أجل متابعة نشاطها وزيادة قدرتها التنافسية ، على أن يترافق ذلك مع إحداث الصندوق الوطني الخاص بالتحديث الصناعي الذي يتولى تمويل جزء من تكاليف تحديث هذه الشركات من المبالغ التي تتوفر له من فرض رسم بسيط على المستوردات الصناعية والهبات المقدمة من الجهات المانحة ومن النسبة التي يفترض أن تسددها الشركات المستفيدة من تكاليف تحديثها ومن الإعتمادات التي يمكن أن تخصصها الدولة لهذا الغرض.

3-إحداث المؤسسات الداعمة الضرورية للصناعة وبشكل خاص المراكز الفنية المتخصصة (نسيجية ، غذائية ، هندسية ، كيميائية...) التي تتولى توفير خدمات المخابر المعتمدة والمعلومات الصناعية والتسويقية والتدريبية والدراسات والاستشارات المختصة في كل قطاع، على أن تعمل بشكل مستقل وبالمشاركة مع القطاع الخاص، وكذلك تفعيل دور المؤسسات والهيئات الداعمة القائمة حاليا مثل هيئة المواصفات، ومركز الاختبارات .

4- اعتماد وتنفيذ برنامج وطني متكامل لإصلاح القطاع العام الصناعي، يركز بشكل أساسي على تحسين بيئة عمل هذا القطاع الإدارية والتنظيمية والمالية والإنتاجية وأسلوب اختيار إداراته، بما يؤدي إلى معالجة مشاكله

وتمكينه من العمل كالقطاع الخاص بالأسلوب الذي يجعله قطاعاً رابحاً منافسا قادراً على البقاء والتوسع بإمكانياته الذاتية ،مع التأكيد على ضرورة أن يتم إعداد هذا البرنامج وتنفيذه وفق برنامج مادي وزمني واضح ومحدد.

5- بذل المزيد من الجهود من أجل الاستفادة المثلى من برامج التعاون الفني المقدمة من الجهات الدولية المانحة من خلال التنسيق بين المشاريع والبرامج التي يجري وسيجري تنفيذها ذات العلاقة بالصناعة السورية، بشكل يضمن تكاملها وعدم التكرار والازدواجية فيما بينها وتحقيق أهدافها بأفضل الأساليب وأقل التكاليف وأقصر الأوقات، الأمر الذي يتطلب رفع قدرات العاملين في الإدارات المعنية بهذا التعاون في الجهات المستفيدة لغوياً وفنياً وتحفيزهم من أجل تحقيق هذه الأهداف ومتابعتها .

6- اعتماد برنامج واسع ومستمر لتعريف وتوعية القطاع الخاص بمتطلبات وشروط وكيفية الاستفادة من فرص اتفاقيات الشراكة وتحرير التبادل التجاري،وتقديم الدعم الفني المستمر لرفع قدرة رجال الأعمال ومؤسساتهم فيما يتعلق بأساليب الإدارة الحديثة ومواجهة المخاطر .

أخيراً إن هذه المقترحات التي تهدف أساساً إلى تحسين أداء الصناعة السورية بشكل عام من أجل الاستفادة من الفرص الايجابية التي تتيحها اتفاقيات الشراكة السورية وتحرير التبادل التجاري ، وتخفيف آثارها السلبية في أسرع وقت وبأقل كلفة ممكنة ، إنما هي مقترحات لإجراءات وتدابير ملحة وضرورية لم تعد تحتمل المزيد من البطء والتأجيل ولابد من اتخاذها ، باعتبارها تستهدف تأهيل الصناعة السورية ورفع قدرتها التنافسية ، كما أنها في النتيجة ستمكنها من النفاذ إلى أية أسواق أخرى ممكنة مستقبلا وبخاصة بعد تجاوز الأزمة الحالية .

المراجع:

1- الجمهورية العربية السورية – وزارة الصناعة – مديرية التحليل المالي والتخطيط الاستثماري – تقرير تحليل الوضع الراهن –2010- 5

2-الجمهورية العربية السورية – وزارة الصناعة – مديرية القطاع الخاص الصناعي – التقرير السنوي – 2010- 6

3- جامعة الدول العربية – صندوق النقد العربي ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، 2010- 7

4- جامعة الدول العربية ،صندوق النقد العربي ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ،2009- 7

5- المنظمة العربية للتنمية الصناعية ، التقرير الصناعي العربي ، 2008 -7

6-الجمهورية العربية السورية – المكتب المركزي للإحصاء ، المجموعة الإحصائية ، التقرير السنوي ، 2010- 7

7- اللحام، فؤاد – التحديث الصناعي في سورية (الضرورة ، الواقع ، التحديات)، ندوة الثلاثاء الاقتصادي الحادية والعشرون حول التنمية الاقتصادية والاجتماعية، جمعية العلوم الاقتصادية ، دمشق ،2008-8

8- وزارة الصناعة ، برنامج تحديث الصناعة السورية، وثيقة البرنامج الوطني للتحديث الصناعي،2009- 8

9- الجمهورية العربية السورية- وزارة الصناعة، مديرية التحليل المالي والتخطيط الاستثماري ، تحليل الوضع الراهن ، 2013- 9